**ضوابط الاستشراف والتخطيط المستقبلي**

**مقدمة: د. مجدي عبد العظيم إبراهيم**

إن استشراف المستقبل والتخطيط له أصبحا ضرورة ملّحة، وذلك من منطلق النظر إلى النتائج التي حققتها الدول المتقدمة، والتي استطاعت تحقيق أسباب التقدم والسيادة في هذا العصر، مما يوضح لنا جوانب القصور كأمة إسلامية هي في أشد الحاجة إلى الاهتمام بالمستقبل وصناعته والتخطيط له حتى يمكننا اللحاق بركب التقدم والإزدهار، وهو ما يمكن تحقيقه بضوابط تلبي لنا ما يتطلبه واقعنا، مع مراعاة ثوابت الشرع الحنيف والالتزام بها، وهو ما يتضح من خلال التّالي:

**أولا: دراسة المستقبل بشكل علمي:**

أن دراسة المستقبل والتخطيط له وفق تلك الاعتبارات الموضوعية والاتصال والتواصل مع المؤسسات البحثية الجادة بمنهج علمي مدروس وقواعد وضوابط، يتم الاستفادة والاستعانة بها في علاج كل ما يستحدث في تفاصيل الحياة الإنسانية وما تتطلبه من ضبط مسار الحياة فيها، بدلاً من الاعتماد على اجتهادات شخصية قاصرة لا تراعي محيط المتغيرات الذي يكتنف كل التفاصيل الحياتية، سواء من طريقة تناول المسائل المطروحة والمنطقية في تحليلها ومراعاة التغيرات الزمانية والمكانية والمتطلبات المتوقع أن تنشأ على ضوء المؤشرات والأحداث الجارية التي تشير إلى ذلك، مما يجعلنا أمام متغيرات طارئة على الواقع الإنساني، وحيرة الإنسان في فهمها، ومعرفة حدودها وأطرها من خلال الشرع الحنيف، وهو ما يعتبر ترجمة حقيقية لواقع معاش، ومستقبل منتظر، وإحداث ذلك التوازن في إجابات فقهية تضبط واقع الحياة الإنسانية، بدلاً من الانتظار والتقوقع على الحاضر المعاش فقط، لحين الاصطدام بذلك المستقبل المجهول وهو ما يترتب عليه إحداث فجوة في وتيرة الحياة الإنسانية ما بين الواقع المستقبلي وفهم قوانين التعامل معه في إطار شرعي.

**ثانياً: الاستفادة من تكنولوجيا العصر:**

الدراسات المستقبلية التي ظهرت في العصر الحديث للتقنيات والتطورات التكنولوجية، ساعدت في مختلف المجالات بالإسهام في توسيع دائرة البحث عن الحلول المناسبة لجميع التغيرات والتطورات، التي من الممكن أن تطرأ على المجتمع الإنساني في مختلف الميادين، وتساعد المهتمين بذلك، ومنهم الفقهاء في اقتحام هذا الميدان، وهو النظر إلى المستقبل وفق معايير علمية وموضوعية، وخطوات متسلسلة مرتبطة، قائمة على دراسة المسائل النازلة والنظر فيها، بعيدًا عن أي موروث ثقافي أو اجتماعي أو الخضوع لأي ضغوط من الممكن أن تؤثر على إنزال حكمه في مسألة من المسائل، واضعاً في ذلك اعتبارات كثيرة للحاضر القائم والماضي الفائت بدروسه وعبره، ومحاولة الوصول إلى مستقبل ملائم لاحتياجات ومتطلبات الناس داخل إطار شرعي، يحقّق مقاصد الشرع الحنيف.

فاستشراف المستقبل يعتبر أحد العلوم الحديثة المساندة للعلوم الإدارية والسياسية، والتي ظهرت في العصر الحديث، والذي يمكن الاستفادة من هذه العلوم المتنوعة في مختلف المجالات، من زاوية استفادة المهتمين بالشأن الفقهي من تناولهم للجوانب المستقبلية التي تخدم الجانب الإنساني وتحصيل أوجه الاستفادة في الجانب الإيجابي، والابتعاد عن الجوانب السلبية لتناولات هؤلاء غير المسلمين وتحصيل أقصى استفادة ممكنة من جهودهم في هذا الميدان بما يتوافق مع متطلبات شريعتنا.

فقد ذكر سينثيا ج واغنر، في كتابه:"**الاستشراف والابتكار والإستراتيجية**": "لم يعد التنبؤ بالمستقبليات مقصوراً على المفكرين والفلاسفة فقط، فقد اكتسب اليوم صيغة علمية من خلال اللجوء إلى الطرق الحديثة في جمع المعلومات وتحليلها، واستخدام أساليب رياضية وإحصائية لاستقراء التطورات المحتملة، وإذا كانت البحوث المستقبلية قد انطلقت من قراءة الواقع الصناعي والزراعي والبيئي فكان للاستشراف المستقبلي نجاحٌ لا بأس به، فإنّ استبصار ما سيؤول إليه الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمالي يبقى أصعب بكثير"([[1]](#footnote-1))، كذلك قال: إدوارد كورنيش في كتابه: "**الإستشراف مناهج استكشاف المستقبل**": "لقد كان الإنسان في الماضي قادراً على توقع مسارب حياته بشكل شبه روتيني، حيث كان التغير بطيئاً ويأخذ أجيالاً ليتثبت ويتعمق، وحيث كان يكفي للمرء أن "يتكيف" مع محيطه المباشر، من خلال ما يتلقاه من "ثقافة شعبية سائدة" حوله تهيئ له إلى درجة كبيرة مستلزمات ما يحتاج إليه في المستقبل، أما الآن فقد أصبح التغير أسيا [أسرع؟] في وتيرته وشاملاً في تنوعه، وهذا يستلزم من كل منا اكتساب مهارات وآليات متعددة ومتنوعة لنستطيع "الإعداد" لما يمكن أن نتوقعه في المستقبل: من أخطار للتخفيف من المعاناة التي تتسبب بها، ومن فرص لمحسن [لتحسين؟] إمكانات الإمساك بها والاستفادة منها"([[2]](#footnote-2)). يضاف إلى ذلك وجود إسهامات فكرية كثيرة في هذا المجال، أوضحت مدى أهمية استشراف المستقبل في حياة الإنسان، وأثره في تهيئة مستقبل أفضل في مختلف مناحي حياته([[3]](#footnote-3)).

مما يوضح أهمية استشراف المستقبل في التوقع والتّنبؤ البعيد المدى في مجالات متعددة من الحياة، كالسياسة والاقتصاد والاجتماع إلى غيرها من المجالات، وهو الذي يفرض أهميته لجميع المشتغلين بهذه المجالات المختلفة التي تخدم القطاع الإنساني العريض، في مختلف جوانب حياته ومنها الجانب الفقهي، والذي يساعد الملكة الفكرية المدربة للفقيه على الحدس الرشيد، وبالتالي توقع الأحكام الرشيدة والنتائج الجيدة.

**ثالثاً: الرجوع إلى المختصين:**

إنّ النظر إلى المستقبل دائماً يحتل في نفوس البشر جانباً كبيراً من الأهمية؛ لما يتضمنه من عدم المعرفة بالقادم، وارتباط ذلك بحياة الإنسان سواء من مستقبل أو رزق أو كل ما تقوم عليه حياته واستمراره، وهذا الذي يدفع تلك النفس الإنسانية إلى محاولة البحث والمعرفة عن ذلك المستقبل الغامض والمجهول، وفي سياق ذلك جاء: "اعلم أنّ من خواصّ النّفوس البشريّة التّشوّق إلى عواقب أمورهم، وعلم ما يحدث لهم من حياة وموت وخير وشرّ، سيّما الحوادث العامّة كمعرفة ما بقي من الدّنيا، ومعرفة مدد الدّول أو تفاوتها، والتّطلع إلى هذا طبيعة مجبولون عليها"([[4]](#footnote-4)).

والذي نلمسه من خلال الواقع المعاش أن جوانب التطور التي شملت معظم مناحي الحياة الإنسانية وترتب نتائج ذلك على ظهور مسائل ومستجدات على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإدارية والاجتماعية، مع تشابك العلاقات الدولية وطرق التواصل والاتصال فرض علينا الوقوف أمام واقع مليء بالاستفسار والتساؤل عن مسائل ومستجدات لم تكن موجودة ولم تكن معهودة من قبل، مما أوجد حالة من التعقيد في كشف ماهية تلك الإفرازات التي نتجت عن ذلك التقارب بين الدول والمجتمعات، وهو ما يظهر دور الفقهاء والمهتمين بالشأن الفقهي في الوقوف في إجلاء حقيقة هذه المستجدات والمستحدثات لتوضيح ما يتوافق منها مع شريعتنا وما يتعارض معها، وتحقيقاً لمقاصد شرعنا الحنيف من جلب المصالح للناس ورفع الحرج والمشقة عنهم.

وهو ما يمكن تحققه من جانب الفقهاء والعلماء والباحثين المخلصين بتوسيع مراكز الاتصال، والتواصل بالمؤسسات والمراكز العلمية البحثية الجادة، المهتمة بشأن الدراسات المستقبلية والتخطيط المستقبلي، وأخذ رأي المختصين سواء في المجال الاقتصادي أو الإداري أو السياسي واستجلاء آرائهم وفهمها وتكييفها مع الواقع المدروس وفي الضوابط الشرعية المقررة، قال تعالى: (قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ) ([[5]](#footnote-5)).

وذلك حتى يتمكن الفقيه الوقوف على أرض صلبة في فتواه وفي حكمه على المسائل المعروضة عليه، وألا يكتفي بخبرته الفقهية أو النظر إلى موروث الأحكام الفقهية السابقة؛ للاستبصار بها في إنزال حكمه المستقبلي، نابعاً من استشراف وتخطيط مرتب ومؤسس برؤية صحيحة قائمة على التجرد والموضوعية والتسلسل المنطقي، منطلقاً من الماضي بالاستفادة من دروسه وعبره وفهم الواقع الحاضر المعاش، وتأسيساً لاستحضار مستقبل ملبي للحاجة، وهو ما يؤكد الابتعاد عن التنجيم والرجم بالغيب، كما قال تعالى: (قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون) ([[6]](#footnote-6)).

**رابعاً: مراعاة الثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية:**

من الضروري أن تقوم دراسة المستقبل والتخطيط له على ضوابط وأسس مستمدة من ثوابت الدين، ويجب ألا يكون استنادها لضوابط ومعايير عامة، لا تُراعى فيها ثوابت وكليات مقطوع فيها لا يجوز الاقتراب منها أو التعديل فيها بأي شكل من الأشكال، وهي ثابتة لا تتغير بتغير الأحوال والزمان والمكان والعادات. بينما على المتغيّرات يكون مجال هذه الدراسات في الأخذ والرد والتعديل في جزئياتها التي يكون ارتباطها متعلقاً بما يفرضه تطور الزمان والمكان، وتجدد الاحتياجات الإنسانية.

**والثوابت والمتغيرات**: هو تعبير المقصود به التفريق بين مواضع الإجماع والنصوص القاطعة التي لا تحل المنازعة فيها، وبين موارد الاجتهاد التي لا يضيق فيها على المخالف؛ لظنية مداركها ثبوتاً أو دلالة([[7]](#footnote-7)). قال الشافعي -رحمه الله- في التعبير عن هذه الثوابت:"كل ما أقام به الله الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصاً بيناًلم يحل الاختلاف فيه لمن علمه"([[8]](#footnote-8)).

بينما ذكر الشافعي في التعبير عن المتغيرات:"وما كان من ذلك يحتمل التأويل، ويُدرك قياساً، فذهب المتأول أو القايس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره: لم أقل أنه يُضَيَّق عليه ضِيقَ الخلاف في المنصوص"([[9]](#footnote-9)).

فبالتالي نجد أن الثوابت الممثلة في النصوص الشرعية القطعية الواردة في كتاب الله -عز وجل- وما بينته سنة رسوله الكريم، وما أُجمع عليه، لا يمكن الاقتراب منه أو تأويله بأي صورة من صور الاجتهاد، فهي ثابتة لا تتغير ولا تتبدل بتبدل الأحوال والزمان والمكان، وذلك على سبيل المثال: العبادات فلا تجوز الإضافة فيها لأن الإضافة فيها مبطلة، فالصلوات سواء من فرائض أو نوافل لا تجوز الزيادة فيها على المشروع.

بينما نجد أن المتغيرات هي الّتي تقع في مجال موارد الاجتهاد، ويمكن التأويل فيها والاجتهاد وإبداء الرأي في كل ما لم يقم عليه دليل قاطع، أو إجماع صريح، كما هو الحال في باب المعاملات المتمثل في شؤون حياة الناس السياسية من تغير الأحوال من وقت لآخر، والاقتصادية ممثلة في كثرة المشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع الإسلامي، الذي أصبح يتعامل مع مجتمعات وبيئات وشعوب وأمم مختلفة؛ مما يوضح حدوث الكثير من المتغيرات التي تستدعي مواجهتها من قبل فقهاء وعلماء الدين وضبطها شرعياً.

إذن فدراسة المستقبل والتخطيط له يجب أن لا يصطدم مع ثوابت هذا الدين، وهذا ما ينبغي أن يعيه القائمون والمهتمون بالشأن المستقبلي.

**خامساً: مراعاة واقع الزمان والمكان من خلال فقه الواقع والمقاصد والمآلات لاستشراف القضايا المستقبلية.**

إن بناء المستقبل والتطلع إليه لابد أن يكون نابعاً من الواقع الذي يمثل صورة حقيقية لاحتياجات وسلوك البشر، فلا يمكن أن يتم النظر إلى المستقبل واستشراف ملامحه دون النظر إلى تفاصيل الواقع، الذي يتمكن من خلاله المفتي أو المجتهد التعرف على كيفية فهم تفاصيل هذا الواقع من حيث تطور الزمان وتغير المكان، وذلك لأن تجاهله والقفز عليه والتطلع للمستقبل تعني ضياع الحقوق وتفويت المصالح، وهو ما يتعارض مع مقاصد شرعنا الحنيف.

وجاء في ذلك: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً، والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع. ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله"([[10]](#footnote-10)).

وبالتالي يكون فهم الفقيه لواقعه ومشكلاته ومعرفته بالأمور والمسائل التي في حاجة إلى ضبط شرعي، هو الطريق الذي يسير عليه من خلال الأمارات والشواهد واستنباطاته لواقعه، وفهم تطور الزمان وتغير المكان، وتبدل الأحوال والعادات التي يستطيع من خلاله في نهاية المطاف الوصول إلى نظرة واقعية من خلال حكم راشد في علاج أي مسألة أو نازلة يراعى فيها البعد المستقبلي المتوقع، وحرص عليها الشرع الحنيف في مقاصده، بتلبية حقوق ومصالح العباد في إطار شرعي. وإذا ما كان الأمر متعلقاً بالمستقبل، ودراسته وهو الذي يعتبر من علوم العصر، فإن ذلك يتطلب من الفقيه توسيع دائرة نظره ودراسته وبحثه، بالاستعانة بالعلوم الأخرى التي تخدم مجال فقهه وتوسع مدارك فهمه، وذلك كالعلوم الإنسانية مثل: علم الاجتماع والقانون والإدارة والسياسة التي تساعده في معالجة أو حلّ المشكلات والقضايا العصرية التي تقع، والتي هي في الأصل نتائج ذلك الواقع المعاش، والذي سوف يترتب عليه تطور يكون مآله في صور واحتياجات جديدة لم تكن موجودة من قبل؛ تكون في حاجة إلى حكم شرعي جديد يناسب ذلك التطور والتغير الذي فرضته متطلبات الزمان والمكان والعادات والأحوال، وهو ما يمثل أهم الأهداف المبتغاة من ذلك الاستشراف المستقبلي لكل المسائل والأمور المتوقعة في جاهزية التكييف الفقهي الراشد لها، مما يحقق مقاصد هذا الدين، وتلبية الاحتياجات، وحل المشكلات الناشئة وحفظ حقوق ومصالح العباد.

مما يعني أن الفقيه يجب أن لا يقتصر على فهمه للنص الشرعي، ومن ثم تطبيقه وفقاً لما يعرض أو ما تتطلبه الحاجة وفقاً لإشارات أو أمارات أو استنباطات يفرضها واقعه، بل يجلي هذا الفهم ويصقله بعرضه على المتخصصين، كل في مجاله، كالمتخصصين في مختلف العلوم العصرية كالاقتصاد والسياسة وعلم الإدارة والنفس والاجتماع، والإحصاء إلى آخره، لفهم انعكاس تلك التأثيرات على أي مشكلة أو قضية، وصولاً لمستقبل أفضل، وتخطيطاً ملائماً يتحقق من خلاله بناء حكم شرعي راشد، يحقق مصالح العباد ولا يشق عليهم، ويوافق مقاصد هذا الدين ومراد الشارع. ([[11]](#footnote-11))

ومما يؤكد أن الفقيه أو المجتهد له الدور الفاعل والأساسي، أو بمعنى آخر هو حلقة الوصل ما بين تفاصيل الواقع المعاش الذي يعكس كل القضايا والمسائل الناتجة عن السلوك البشري، وبين ضبطها في صورة حكم شرعي.

وجاء في هذا السياق:"إن الأفضل في وقت جوع المسلمين، الاشتغال بما يسد جوعهم، والأفضل في وقت عريهم الاشتغال بما يكسوهم، والأفضل في وقت انتشار الفرقة والعصبية، الاشتغال بما يدفع عنهم ذلك، ويجمع كلمتهم، والأفضل في وقت تسكع الشباب وتعطلهم عن العمل، الاشتغال بغرس قيم الإسلام في العمل، وإصدار الفتاوى المعينة على تحصيل الأعمال، ولو لم يكن في فقهنا إلا إحياء الموات، لكان كافياً لدفع كل عطالة وبطالة، وفينا النيل ودجلة والفرات وغيرها كثير، والأفضل في وقت انتشار الفساد والإجرام، التصدي له بالفتاوى المحددة لمقادير العقوبات والتعزيرات وتقديمها لأجهزة العدل والأمن، إبراء للذمة وخروجاً من العهدة ..الخ"([[12]](#footnote-12)).

إذن يتضح لنا أثر الواقع في تشكيل نظرة الفقيه أو المجتهد في استشراف المستقبل لكل القضايا والمسائل التي يفرضها عليه واقعه، وصياغتها في صورة يراعى فيها مقاصد الدين الإسلامي من خلال تفهم الحاجات والمتطلبات الناشئة من فهم الواقع، واحتواء أشكال تطورها مستقبلاً بما يحفظ المصالح والحقوق في صورة حكم شرعي راشد، يتناسب مع حاجات المكلفين ولا يشق عليهم، ويوافق مراد الشارع، ويؤسس بناء فقهي سليم للحكم الشرعي المستقبلي، المتفهم لطبيعة التطور والتغير الذي يفرضه الزمان والمكان والعادات والأحوال. وذلك لأنه في حال عدم اتخاذ تلك المعايير السابقة، سيؤدي إلى استشرافٍ غير سليم في نظرته وتخطيطه، وبالتالي إهدار حقوق ومصالح حرص الشرع على صونها، لأن قراءتها لم يكن لها أي أساس واقعي تنطلق منه.

**سادساً: المواءمة بين الاجتهاد التنزيلي والاجتهاد الاستنباطي عند دراسة المستقبل:**

العبور إلى المستقبل والتطلع إليه يتطلبان من جميع المهتمين به من علماء وفقهاء ومجتهدين فهم التغيرات والتطورات التي تطرأ على الواقع الإنساني في جميع مناحي الحياة، مما يمكن تحديد المسار الذي يمكن السير عليه؛ للوصول إلى إجابات لكل تلك المستجدات، والتي تعكس حاجة الواقع المعاش.

فالاجتهاد في تنزيل الحكم الشرعي، يستلزم وجود نوع من المواءمة في استنباط وفهم النص الشرعي، وذلك حتى يتحقق ذلك التوافق والتكامل المقصود في إنزال حكم شرعي لكل المشخصات أو الوقائع، يُسد بها الحاجة الفعلية للحياة الإنسانية، وذلك لا يكون إلا بفهم صحيح للنص الشرعي؛ يراعى فيه كل ما يطرأ على الواقع الإنساني من متغيرات وتطورات.

ففي حال انعدام المواءمة المتمثلة في كيفية فهم النص الشرعي بشكل صحيح، واستكشاف مناطاته التي على أساسها يتم إنزال الحكم الشرعي عليها، لحدثت الفجوة بين الحكم الشرعي المنزل والوقائع أو المشخصات المستهدفة من الضبط الشرعي، مما يترتب عليه انخرام وضياع كل ما تهدف إليه الشريعة ومقاصدها، وهو ما يخالف مقصد الشارع.

وذلك لأنه لا يكفي وجود الحكم الشرعي وتحقق مناطاته في الوقائع والمشخصات بشكل نظري، بل لابد أن يؤدي إنزال هذا الحكم أو تطبيقه إلى تحقيق المقصد الشرعي المرتبط بالواقعة أو المسألة، وذلك بالنظر إلى التداعيات المستقبلية التي من الممكن أن تترتب عليه من حيث المضار الواقعة، والنظر في إيلولة تطبيق هذا الحكم الذي يراعى فيه أن تكون المصالح أرجح من المفاسد المتوقعة.

مما يستلزم أن لا يكون دور الفقيه في تحقيق تلك المواءمة والتوافق قائماً في تطبيقه للحكم الشرعي وإنزاله مجرداً عن الأخذ بالنظر في تحقيق المناطات في الوقائع ومآلات حكمه فيها.

ومما جاء في سياق ذلك: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة؛ وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو الإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل"([[13]](#footnote-13)).

ومما يؤكد ذلك التوافق والمواءمة أن القواعد الشرعية التي تتعلق بالمقاصد كقاعدة (اعتبار المآلات)، تظهر أن تنزيل الأحكام على الوقائع وتطبيقها على أحوال المكلفين مرتبطان بالمآلات والعواقب التي ستترتب على تطبيق الحكم المستقبلي، من خلال فهم النص واستنباط خفاياه ودلالاته مجرداً من أي مؤثرات خارجية، وصولاً لأصل مناطه وما طرأ بعد ذلك من تطورات وتغيرات تدعو إلى إنزال حكم شرعي مستقبلي يلبي تطور المسائل أو الوقائع المستجدة، والتي تغيرت أسباب تعلق مناطاتها بالأحكام التي أنزلت عليها. قال الشاطبي في هذا السياق: "الاجتهاد المتعلق بتحقيق المناط: هو الذي لا خلاف بين الأمة في قبوله، ومعناه أن يثبث الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محلّه"([[14]](#footnote-14)).

وهو ما يعني أن الاجتهاد في تنزيل الأحكام قسيم للاجتهاد في فهم النص، وقد عبر عن هذا المعنى الإمام الشاطبي، حيث جعل الاجتهاد في تنزيل الحكم الشرعي على الوقائع، أوتنـزيل الوقائع على الأدلة الشرعية؛ حيث قال: "المقصود من وضع الأدلة تنـزيل أفعال المكلفين على حسبها "([[15]](#footnote-15)).

إضافة إلى ما سبق ذكره([[16]](#footnote-16)) وأوردناه عن المتقدمين، نجد أيضاً أن هناك جهوداً للمعاصرين، حيث جاء:"أما قسيم الاجتهاد بالرأي في الاستنباط والتأصيل والتفريع فهو الاجتهاد بالرأي في التطبيق، وهذا -في الواقع- لا يقل أهمية وخطراً عن الأول –الاجتهاد بالرأي في الاستنباط والتأصيل والتفريع- لتعلق اجتناء ثمرات التشريع واقعاً وعملاً به.. هذا وتبدو خطورة الاجتهاد بالرأي في التطبيق وعظيم أثره، فضلاً عن ضرورته، أنّ القرآن الكريم إذ اتخذ في بيانه للأحكام المنهج الكلي لا التفصيلي لزم أن يكون الاجتهاد بالرأي هو السبيل الوحيد الذي لا مناص منه للاضطلاع بمهمة التطبيق الواقعي لتلك الكليات على الوقائع الجزئية التي تنتاب المجتمع في كل عصر وبيئة بما يحتفُّ بها من ظروف وملابسات متجددة ومتغايرة لا تنحصر"([[17]](#footnote-17)).

مما يعني أن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية، بل جاءت غالباً بقواعد كلية وعبارات مطلقة، مما يتطلب بذل الجهد في إنزال هذه الكليات بفهم النص الشرعي وإدراكه وإثبات مناطه الذي يبني الحكم الشّرعي المنزّل على الأحداث والأفعال المستجدة على أساسه.

مما يبرز أهمية توافق ومواءمة فقه الاجتهاد التنزيلي مع فقه الاستنباط في استشراف المستقبل، ودراسته على مستوى الواقع المتغير والمتطور وما يتوقع أن ينتج عنه مستقبلاً، مما يفرض الاستعداد الدائم لحركة الواقع الإنساني المستمرة، واعتبار كل الظروف والملابسات المتغيرة والمتجددة، المرتبطة بواقع وأفعال المكلفين، وحاجتهم إلى ضابط شرعي يسيرون عليه في حياتهم، بما يتوافق مع أي مفردات مستقبلية تطرأ عليهم.

وبالتالي تلبية تلك الاحتياجات والمتطلبات مهما طرأ على واقعهم عوامل التغيير والتطور في مستقبلهم، والذي يتحقق من خلال ارتباط الاجتهاد في استنباط وفهم النصوص الشرعية بالاجتهاد التنزيلي، وتطبيق هذا الفهم الشرعي للنصوص بشكل يراعى فيه تحقق المناط ومآل الأحكام المنزلة على الوقائع المستقبلية، فيتحقق إنزال الأحكام الشرعية من خلال إثبات مناطاته وهو ما يحقق مقاصد الشارع.

1. ()  سينثيا.ج. واغنر، **الاستشراف والابتكار والإستراتيجية**، ترجمة: صباح صديق الدملوجي،د.ط، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت، المصدر: [http://www.caus.org.lb/Home/publicat...up.php?ID=4311](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=en&prev=/search%3Fq%3D%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25A8%2B%25D9%2585%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25A9%2B%25D8%25B9%25D9%2586%2B%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25A8%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA%26newwindow%3D1%26biw%3D1200%26bih%3D659&rurl=translate.google.com.my&sl=ar&u=http://www.caus.org.lb/Home/publication_popup.php%3FID%3D4311&usg=ALkJrhj6XcTiCbvoFGb4mZ9eAslwnTOe7g)

   "Is no longer confined to predict Palmstqublaat thinkers and philosophers only, it has gained today scientific formula through recourse to modern methods of information collection and analysis, and the use of mathematical and statistical methods to extrapolate the potential developments. If future research may actually read off from industrial, agricultural and environmental was to explore the future success of a good, the clairvoyance what will happen to social and economic reality and fiscal remains much harder". [↑](#footnote-ref-1)
2. ()  إدوارد كورنيش، **الإستشراف مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة: د. حسن شريف، ط1، الدار العربية ناشرون، 2007. المصدر: [http://www.neelwafurat.com/itempage....0&search=books](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=en&prev=/search%3Fq%3D%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25A8%2B%25D9%2585%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25A9%2B%25D8%25B9%25D9%2586%2B%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25A8%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA%26newwindow%3D1%26biw%3D1200%26bih%3D659&rurl=translate.google.com.my&sl=ar&u=http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx%3Fid%3Dlbb156330-118020%26search%3Dbooks&usg=ALkJrhiR72aW2ZWI2WuSDYjUfp0QiGM6-Q)

   "It was a man in the past able to anticipate the lanes of his life almost routine, where change was slow and it takes generations to steadies and deepens, and where it was enough for one to "adapt" with his immediate surroundings, through what it receives from the "popular culture prevalent" around it creates a degree Large supplies what is needed in the future. But now it has become a changing Asia [faster?] In pace and comprehensive in its diversity, and this requires of all of us to acquire the skills and multiple mechanisms and a variety we can "setup" of what we can expect in the future: the dangers to alleviate the suffering caused by them, and the chances for an improved [ to improve?] potential catch her ​​and take advantage of them". [↑](#footnote-ref-2)
3. ()  انظر: ريتشارد واتسون، **ملفات المستقبل.. موجز في تاريخ السنوات الخمسين المقبلة**، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، المصدر: [www.kalima.ae/ar/readbook.aspx?id=695](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=en&prev=/search%3Fq%3D%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25A8%2B%25D9%2585%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25A9%2B%25D8%25B9%25D9%2586%2B%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25A8%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA%26newwindow%3D1%26biw%3D1200%26bih%3D659&rurl=translate.google.com.my&sl=ar&u=http://www.kalima.ae/ar/readbook.aspx%3Fid%3D695&usg=ALkJrhiLNWHvE6QPXNQd8O3_VE_Cqak0nw)، وانظر: ميشال غودي، فيليب دوران، وقيس الهمامي، **الاستشراف الإستراتيجي للمؤسسات والأقاليم**، ترجمة: محمد سليم قلالة وقيس الهمامي.د.ط، د.ت.

   المصدر: [http://www.laprospective.fr/dyn/fran...-Istichraf.pdf](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=en&prev=/search%3Fq%3D%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25A8%2B%25D9%2585%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25A9%2B%25D8%25B9%25D9%2586%2B%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25A8%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA%26newwindow%3D1%26biw%3D1200%26bih%3D659&rurl=translate.google.com.my&sl=ar&u=http://www.laprospective.fr/dyn/francais/actualites/Al-Istichraf.pdf&usg=ALkJrhggN7AurtsV-8dWoJAZQ3xOkm5XtQ) ، وانظر: ميتشيو كاكو، **فيزياء المستقبل: العلم يشكل مصير البشرية عام 2100**، ترجمة: طارق رشيد عليان، د.ط، 1434هـ.

   المصدر: [www.goodreads.com/book/show/18054242](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=en&prev=/search%3Fq%3D%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25A8%2B%25D9%2585%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25A9%2B%25D8%25B9%25D9%2586%2B%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25A8%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA%26newwindow%3D1%26biw%3D1200%26bih%3D659&rurl=translate.google.com.my&sl=ar&u=http://www.goodreads.com/book/show/18054242&usg=ALkJrhjf-6-TsNTyOg-pAr3vrxeIu8t_1Q)، وانظر: ميشال غودي، **الاستشراف الاستراتيجي: المشاكل والمناهج**، ترجمة قيس همامي.د.ط، د.ت.

   المصدر: [http://www.laprospective.fr/dyn/fran...rabefrance.pdf](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=en&prev=/search%3Fq%3D%25D9%2583%25D8%25AA%25D8%25A8%2B%25D9%2585%25D8%25AA%25D8%25B1%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25A9%2B%25D8%25B9%25D9%2586%2B%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D8%25A8%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A7%25D8%25AA%26newwindow%3D1%26biw%3D1200%26bih%3D659&rurl=translate.google.com.my&sl=ar&u=http://www.laprospective.fr/dyn/francais/memoire/cahier20arabefrance.pdf&usg=ALkJrhiyEVmEprYjHqIvj4kY686brU8DTw) [↑](#footnote-ref-3)
4. ()  ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، **تاريخ ابن خلدون**، تحقيق: خليل شحادة، ط2، دار الفكر، بيروت، 1408هـ، 1/411. [↑](#footnote-ref-4)
5. ()  سورة الأنعام، الآية: رقم 104. [↑](#footnote-ref-5)
6. ()  سورة النمل، الآية: رقم 65. [↑](#footnote-ref-6)
7. ()  الصاوي، د. صلاح، **الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر**، ط1، 1430هـ، ص50. [↑](#footnote-ref-7)
8. ()  الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، **الرسالة**، مرجع سابق، ص98، 1/560. [↑](#footnote-ref-8)
9. ()  الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، **الرسالة**، مرجع سابق،ص98، 1/560. [↑](#footnote-ref-9)
10. ()  ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، **إعلام الموقعين**، مرجع سابق، ص37، 1/69. [↑](#footnote-ref-10)
11. ()  انظر، المصري، محمد بن عبد المجيد، مقالة: **الوعي بالواقع ودوره في إحياء الأمة**، شبكة الإنترنت، بتاريخ 31/3/2014. <http://www.saaid.net/aldawah/377.htm> [↑](#footnote-ref-11)
12. ()  أبو أمامه، نوار بن الشلي، **إصلاح الفكر الفقهي، رؤية معاصرة**، ط1، دار السلام، القاهرة، 1432هـ، ص109. [↑](#footnote-ref-12)
13. ()  الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد، **الموافقات**، مرجع سابق،ص42، 5/177، وقد تقدمت العبارة مراراً. [↑](#footnote-ref-13)
14. ()  الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، **الموافقات**، المرجع السابق، 5/12. [↑](#footnote-ref-14)
15. ()  الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، **الموافقات،** المرجع السابق، 3/217. [↑](#footnote-ref-15)
16. () أوضح الشاطبي ذلك وفق ما ورد في ص113 [↑](#footnote-ref-16)
17. () الدريني، محمد فتحي، **بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي**، ط2، مؤسسة الرسالة ناشرون، 1429هـ، ص38. [↑](#footnote-ref-17)